

أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2020)

The impact of oil prices fluctuations on Monetary stability in Algeria a Standard Study Using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) For The Period (1990-2019)

المومن عبد الكريم 02

جامعة العقيد احمد دراية بادرار، الجزائر
karim.moumen@univ-adrar.edu.dz

هداجي عبد الجليل 01

جامعة العقيد احمد دراية بادرار، الجزائر *
aze2008r@univ-adrar.edu.dz

تاريخ القبول: 2021/06/06

تاريخ الاستلام: 2021/05/13

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائري خلال الفترة (1980-2020)، مع إظهار مختلف مراحل التطور التي مرت بها أسعار البترول ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر، وتم قياس أثر انعكاس التقلبات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين أسعار البترول ومعامل الاستقرار النقدي بالجزائري في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومعامل الاستقرار النقدي في اتجاه واحد، وأن النموذج لا يعاني من المشاكل الاقتصادية والإحصائية والقياسية، مع ثبات المقدرات عبر الزمن ما يفسر استقرار معادلة معامل الاستقرار النقدي بالجزائري خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: معامل الاستقرار النقدي، أسعار البترول، التضخم، الكتلة النقدية، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

تصنيف JEL: C52؛ E4؛ E31؛ Q43.

Abstract:

This study aims to measure the impact of oil prices fluctuations on the monetary stability in Algeria during the period (1980-2020), showing the various stages of development that oil prices and the monetary stability

* المؤلف المراسل.

factor have gone through in Algeria, . The impact of fluctuations was measured using Autoregressive-Distributed Lag Model ARDL.

The study found an equilibrium relationship between oil prices and the Monetary stability coefficient in Algeria in the short and long terms, in addition to the existence of a causal relationship between the oil price and the monetary stability coefficient in one direction, and that the model does not suffer from economic, statistical and standard problems, with the stability of capabilities over time, which explains Stability of the monetary stability coefficient equation in Algerian during the study period.

Keywords: Monetary stability coefficient; oil prices; Inflation; the monetary mass; Autoregressive Distributed Lag model ARDL.

Jel Classification Codes : C52; E4; E31; Q43.

مقدمة :

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره العائدات النفطية التي تسيطر على نسبة 99% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة، واعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية ترتب عليه آثار سلبية، تجلت بتعمق الاختلال بين المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والمؤشرات النقدية وتشوه الميزان التجاري، وأصابته بالمرض الهولندي، مما جعله عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية. كما أن لسعر النفط تأثيرا مباشرا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، عن طريق انتقال تأثيره على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد تم التركيز على الجزائر كأحد الدول التي تعتمد كليا على مورد النفط في تحصيل الإيرادات العامة، والوقوف على الانعكاسات التي يسببها تذبذب أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي، والمرتبطة بحركة العوامل الاقتصادية (الحقيقية والنقدية) والتي أسهمت في عدم استقرار تلك المؤشرات.

❖ إشكالية الدراسة : بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر خلال الفترة (1980-2020)؟

❖ أسئلة الدراسة : للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

☞ كيف يؤثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي؟

☞ ما طبيعة العلاقة الموجودة بين أسعار البترول ومعامل الاستقرار النقدي بالجزائر؟

هل توجد علاقة تكامل مشترك بين أسعار البترول ومعامل الاستقرار النقدي بالجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة :** نلخصها في النقاط التالية:

- انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى تدهور معامل الاستقرار النقدي بالجزائر.
- هناك علاقة طردية ومعنوية بين تغيرات أسعار البترول و معامل الاستقرار النقدي بالجزائر.
- توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار البترول و معامل الاستقرار النقدي بالجزائري خلال الفترة (1980-2020).

❖ **أهمية الدراسة :** تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة تغيرات أسعار البترول بتدهور معامل الاستقرار النقدي انطلاقا من فكرة شاملة مفادها أن لأسعار البترول دور قوي في التأثير على معامل الاستقرار النقدي بالجزائر، في ظل مقومات ومميزات الاقتصاد الجزائري، وإجراءات السياسة الاقتصادية ومخرجات السياسة النقدية.

❖ **أهداف الدراسة :** تسعى الدراسة إلى التطرق للإطار النظري الذي يربط أسعار البترول بالاستقرار النقدي؛ وإظهار العلاقة بين أسعار البترول والاستقرار النقدي بالجزائر؛ وقياس أثر تغيرات أسعار البترول على معامل الاستقرار النقدي بالجزائر خلال الفترة (1980-2019).

❖ **حدود الدراسة :** الحدود الزمنية تتمثل في الفترة (1980-2020)، والحدود المكانية تتمثل في الدولة الجزائرية كونها محل الدراسة.

❖ **منهجية البحث :** اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، كما اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية، وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة المدروسة، وتحديد علاقة واتجاه تأثير اسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

❖ **الدراسات السابقة :** هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر بالوصف والتحليل من خلال تطبيق نماذج قياسية مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة عادل مختاري، 2021، بعنوان قياس اثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، تحصلنا على سلاسل مستقرة في المستوى وأخرى

بعد الفرق الأول، ومنه يمكن تقدير نموذج ARDL ، كما أظهر إختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودته تم التوصل إلى أن هناك متغيرات تؤثر إيجابا (سعر الفائدة)، وأخرى سلباً (سعر الصرف) على معامل الإستقرار النقدي في الجزائر في الأمدين القصير والطويل .

- دراسة برودي نعيمة وفيلالي يوسف، 2021، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 دراسة قياسية باستعمال نموذج SVAR، وتهدف هذه الدراسة الى تبين أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR ، حيث تم الاستعانة بمعدل التضخم وسعر الصرف، وكذا المعروض النقدي ومؤشر أسعار المستهلك كمتغيرات للدلالة على الاستقرار النقدي. وقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي لتقلبات أسعار النفط على كل من سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ونسبة المعروض النقدي، في حين أن لها تأثير ضعيف على التضخم باعتبار أن مصدر التضخم في الجزائر هو التضخم المستورد.

- دراسة دعي محمد، 2020، بعنوان واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، والتي أعقبت الطفرة النفطية لسنة 1999، والتي تبنت فيها الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في تسطيرها لبرامج التنمية الاقتصادية 2001-2019، ولتحقيق هدف هذا البحث اعتمدنا على معطيات إحصائية مستقاة من الهيئات الحكومية بالإضافة بعض المواقع الإحصائية، حيث توصلنا من خلال المؤشر الأول إلى أن معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية قد فاق معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومن خلال المؤشر الثاني إلى أن وجود فائض في الطلب الخام الكلي الداخلي، وبالتالي هاتين الدالتين تؤديان إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

- دراسة بن بوزيان محمد و لخديجي عبد الحميد، 2012، بعنوان تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي بالجزائر دراسة تحليلية وقياسية، وتهدف هذه الدراسة الى تبين العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 باستعمال نموذج VAR، حيث توصلت إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر

اعادة الخصم وسعر الصرف، وإلى وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير من خلال اختبار العلاقة السببية لغرانجر، أما اختبار دوال الاستجابة التلقائية فأوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر. وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها حديثة تبحث في أثر تغيرات أسعار البترول على معامل الاستقرار النقدي بالجزائر خلال الفترة (1980-2020)، معتمدة في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على دراسة احصائية أو تحليلية، أو كانت قياسية لكن اختلفت في استخدامها للنموذج الذي يعبر عن علاقة المتغير التابع بالمتغير المفسر، كنموذج التكامل المتزامن أو نموذج VAR، أو في فترة الدارسة التي امتدت إلى سنة 2020.

❖ **هيكل الدراسة:** تمت هيكلة هذه الدراسة على النحو التالي :

☞ مفاهيم عامة حول الاستقرار النقدي

☞ التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة (1980-2019)

☞ تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1980-2019)؛

☞ قياسي أثر أسعار البترول على سعر صرف بالجزائر للفترة (1980-2019).

1- مفاهيم عامة حول الاستقرار النقدي

يرتبط الاستقرار النقدي بضرورة تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1-1 تعريف الاستقرار النقدي : يقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دورا غير مباشر (الموسوي، 2002، صفحة 35).

ويعرف الاستقرار النقدي بأنه ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة، وتحديد الإطار لعمل البنك المركزي وصلاحياته (ملاك، 2001، صفحة 29).

ويستلزم تحقيق الاستقرار النقدي توفر المعايير التالية (خلف، 2006، صفحة 65):

✓ حصول توازن نسبي في النفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أي زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة تضخمية؛

✓ تحقيق الانسجام في معدل نمو عرض النقد، ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لجميع القطاعات، لزيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم؛

✓ ضرورة تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلي والمحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني؛

✓ السيطرة على المصارف الخاصة وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط؛

✓ المساعدة على الحفاظ على مستوى القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

1-2 مؤشرات الاستقرار النقدي : من بين تلك المؤشرات نجد :

- معدل التضخم : يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد (معروف، 2005، صفحة 192).

- سعر الصرف : يُقصد بسعر الصرف تلك الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما لتسوية المدفوعات في بلد آخر (بوخاري، 2010، صفحة 119)

- معدل الفائدة : هو نسبة من رأس المال تحسب على أساس سنوي، وتتمثل في النسبة التي تحصل عليها المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يمكن أن تمثل النسبة التي تدفع للأشخاص الذين لديهم حسابات ادخارية ولأجل (الفولي، 2003، صفحة 121).

- الكتلة النقدية : تُعرف الكتلة النقدية بأنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (ياسين، 2009، صفحة 286).

1-3 مفهوم معامل الاستقرار النقدي : ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود لفريدمان، والتي تنص على عدم ارتفاع الكتلة النقدية بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي (العامري، 2008، صفحة 199)، وعليه فان تحقيق الاستقرار النقدي حسب منطق النقديين يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، لذلك اقترح فريدمان تحديد معدل لتغير الكتلة النقدية يكون بالتقريب مساوياً لمعدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي، وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$CSM=(\Delta M/M)\div(\Delta Y/Y)$$

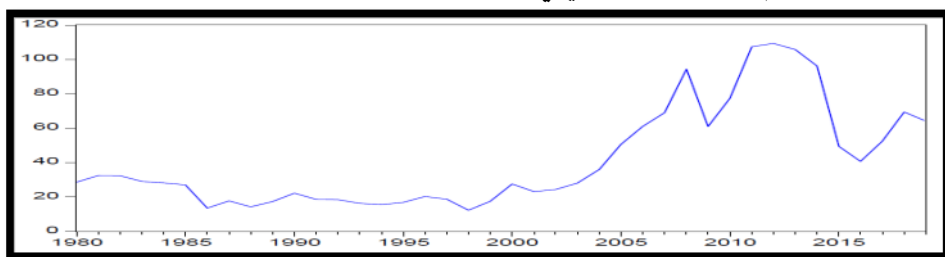
وتحدد حالة الاستقرار النقدي على قيمة معامل الاستقرار النقدي، التي تأخذ إحدى الصور التالية (الحجار، 2006، صفحة 74):

- ❖ معامل الاستقرار النقدي يساوي واحد يعني وجود حالة استقرار نقدي في الاقتصاد؛
- ❖ معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد يعني أن الاقتصاد يعرف ضغطاً تضخمياً؛
- ❖ معامل الاستقرار النقدي أقل من الواحد يعني وجود حالة انكماش في الاقتصاد.

2- التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة (1980-2020)

عرفت أسعار البترول خلال هذه الفترة تطورات عديدة، والتي نبينها من خلال الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات منظمة OPEC ومخرجات برنامج

EViews10

من خلال الشكل رقم (01) يمكن تقسيم تطور أسعار البترول إلى مرحلتين:

1-2 المرحلة الأولى (1980-1999): شهدت أسعار البترول خلال هذه المرحلة عدة تقلبات متأرجحة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فبدأت أسعار البترول في التهاوي من السعر الذي وصلت إليه بسبب الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، فبلغت 39 دولار للبرميل سنة 1981، لتسجل 14 دولار للبرميل سنة 1982 ثم 10 دولارات في سنة 1986. على اثر الأزمة البترولية لسنة 1986، وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988، نظرا لعدة أسباب، منها انخفاض الطلب على البترول سنة 1985، المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية كبريطانيا والنرويج (عبدالله، 2006، صفحة 68). تطور إنتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات، والاختلاف الحاصل بين دول الأوبك، واستخدام كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الإنتاج، احتجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال (جعفر، 2011، صفحة 100). ثم شهدت أسعار البترول تحسن خلال سنتي 1989

و1990 على اثر حرب الخليج الثانية، لكن هذا التحسن لم يدوم طويلا حيث عرفت انخفاض حادا سنة 1998 فهوى سعر البرميل إلى 12.28 دولار، حيث تعرضت السوق البترولية سنة 1998 إلى مجموعة من الظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير بين العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول، من بينها تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج البترول بسبب مشاكلها الاقتصادية، وعودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء (سليمان، 2009، صفحة 162).

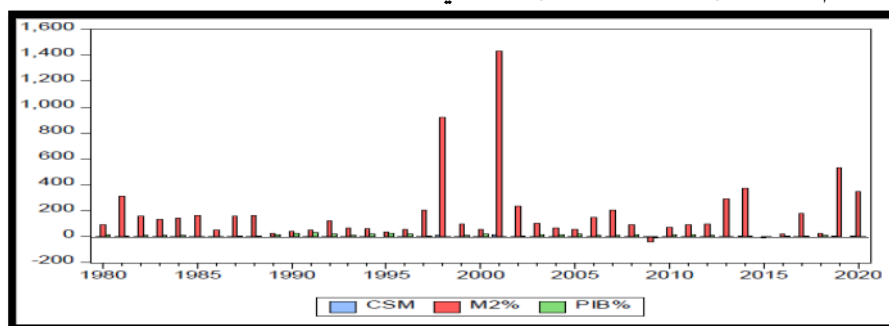
2-2 المرحلة الثانية (2000-2020): عرفت أسعار البترول خلال هذه المرحلة تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا، نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار، ومن أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق، حيث سجلت أسعار البترول ارتفاعات متواصلة، واستطاعت أن تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصلت إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، وفي سنة 2004 عرف العالم صدمة بترولية فارتفعت الأسعار إلى 51.1 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن قاربت 94.45 دولار للبرميل في سنة 2008، وذلك راجع إلى توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس البترولية، ما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط حتى بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم (الشيخ، 2009، صفحة 15). لكن مع تعمق الركود العالمي في أواخر سنة 2008 والأشهر الأولى من سنة 2009 على اثر الأزمة المالية لسنة 2008، انخفضت أسعار البترول إلى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009، ويرجع ذلك إلى استفحال المضاربة على أسعار البترول في بداية الأمر فارتفعت الأسعار إلى 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 (موسى، 2015، صفحة 65). لكن في النصف الثاني من سنة 2008 انهارت الأسعار بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب، فأفلست المصارف الأمريكية وانهارت شركات الرهن العقاري (محمد، 2013، صفحة 334)، واتخذت أوبك قرارا في اجتماع وهران بعمل تخفيض جماعي فتم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق، واستعادت الأسعار عافيتها فسجلت أعلى مستوى لها بـ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، على الرغم من تحركات الأسعار التي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي شاهدها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا (سلامة، 2015، صفحة 14)، وتراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، وأزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحظر على تصدير البترول الإيراني الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

سنة 2012، ما تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من السوق (الأوابيك، 2015، صفحة 03). لكن لم يستمر هذا الانتعاش طويلا، فشهدت أسعار البترول هبوطا مطردا منذ جوان 2014، إذ كان سعر البرميل في حدود 105 دولار سنة 2013، لكنه انحدر إلى 66 دولار سنة 2020، ويُعزى هذا الهبوط إلى التفاعل بين العرض والطلب وقوة الدولار وتأثير نشاط المضاربين وطفرة البترول الصخري في الولايات المتحدة، ووفرة الإمدادات حيث أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار (الأوابيك، 2016، صفحة 08).

3- تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (2020-1980)

نتبع تطور معامل الاستقرار النقدي بالجزائر من خلال الشكل رقم (02) الموالي.

الشكل رقم (02): تطور معامل الاستقرار النقدي والكتلة النقدية خلال الفترة (2020-1980)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك المركزي ومخرجات برنامج

EVIEWS10

من خلال الشكل رقم (02) يمكن تقسيم تطور معامل الاستقرار النقدي إلى مرحلتين:

1-3 المرحلة الأولى (1980-1999): نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي كان دون الواحد في سنة 1980 ليعرف تضخما محسوسا خلال الفترة 1981-1985 حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بين 3.13 و 1.66 ويعود ذلك إلى وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وكذلك لمعامل نمو الكتلة النقدية، وعرفت سنة 1986 مستوى تضخم متدن، تلاه انكماش حيث قدر معامل الاستقرار النقدي في هذه السنة بـ 0.5 وهي سنة الأزمة البترولية حيث شهدت أسعار البترول انخفاضا حاداً بلغ 17.7 دولار، وفي منتصف العام قدرت أسعار النفط بـ 13 دولار للبرميل، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7% قابله كذلك معدل نمو منخفض للكتلة النقدية بـ 1.4%، أما سنة 1987 فقد عرفت الكتلة النقدية ارتفاعاً قدر بـ 12% مقارنة بالناتج المحلي الذي بلغ 7.3%، فأدى هذا الوضع إلى تسجيل نوع طفيف من التضخم، وبالتالي تجاوز معامل الاستقرار النقدي في سنتي 1987 و 1988 المستوى المطلوب فسجل نفس

القيمة والتي قدرت بـ 1.6، ثم عرف الاقتصاد نهاية الثمانينات وبداية التسعينات انكماشاً حاداً، حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0.2 سنة 1989 ثم 0.4 سنة 1990 ثم 0.5 سنة 1991، ويعود هذا التراجع في معامل الاستقرار النقدي إلى الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية والذي بلغ 5% سنة 1989 و 10.2% سنة 1990، ولعل السبب هو اعتماد سياسة نقدية انكماشية في إطار الإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، والدليل على ذلك هو الاستقرار النقدي المحقق بعد هذا الإصلاح حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 1.2 سنة 1992. في حين شهدت سنة 1993 انكماشاً حيث سجل معامل الاستقرار النقدي 0.6 بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 6.8% بعد ما كان 23.8% سنة 1992 في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10.7% بعدما كان 19.4% سنة 1992 ثم تلاه انكماش خلال السنوات 1994 إلى 1996 بـ 0.6 و 0.3 و 0.5 على التوالي بسبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 21.8% و 25% و 22.5% مقارنة بتراجع الكتلة النقدية من 13.6% إلى 8.6%. وعرفت سنة 1998 تضخماً مفراطاً حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بـ 9.2 ويعزى ذلك للتراجع الشديد في حجم الناتج المحلي الذي بلغ 1.8% نتيجة تراجع أسعار البترول على اثر الازمة الآسيوية سنة 1997، حيث انخفضت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار، مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو للكتلة النقدية الذي لم يجد مقابل له، والذي بلغ 16.3%، ثم سجلت سنة 1999 استقراراً نقدياً كاملاً بلغ 0.97 نتيجة التقارب بين معدل نمو الكتلة النقدية 12.4% والناتج المحلي الإجمالي بـ 12.6%.

2-3 المرحلة الثانية (2000-2020): نلاحظ أنه طيلة هذه المرحلة لم يتحقق الاستقرار النقدي إلا في أربع سنوات وهي 2003 و 2008 و 2011 و 2012، حيث خلال هذه السنوات كان الاستقرار كاملاً نتيجة التقارب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي بحيث سجل معامل الاستقرار النقدي خلال هذه السنوات معدل 1 و 0.9 أما في باقي السنوات فنجد أنه في سنة 2000 عرف الاقتصاد الوطني انكماشاً حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0.5 نتيجة الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تقابلها زيادة في الكتلة في النقدية. وبالنسبة لسنتي 2001 و 2002 فقد عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة من التضخم المفرط بمعامل استقرار نقدي بلغ 14.3 و 2.3 على التوالي، ويعود ذلك إلى الزيادة المرتفعة في حجم الكتلة النقدية بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي عرف تمويل كبير في مختلف القطاعات. ثم شهد الاقتصاد انكماش خفيف بـ 0.6 و 0.5 خلال سنتي 2004 و 2005، ليعود إلى ارتفاع نسبي سنتي 2006، 2007 بمعامل

استقرار نقدي حقق 1.4 و 2 على التوالي، أما في سنة 2009 فقد سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة قدرت بـ 0.4- وهذا بسبب الأزمة العالمية 2008 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول واستمر الوضع إلى غاية 2010 بمعامل قدر بـ 0.7 بسبب التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض في إطار ضرورة الرقابة على الكتلة النقدية. وتتميز تطور معامل الاستقرار النقدي باتجاهات تضخمية محسوسة سنة 2013 و 2014 بحيث بلغ 3.7 و 2.9 على التوالي بسبب الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية وسائل الدفع بفعل ارتفاع أسعار المحروقات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تغذية الضغوط التضخمية. ليعرف انكماشاً محسوساً نتيجة تراجع أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014، ما انعكس على معدل نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 0.2% و 0.8% مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 3.1%- و 4.2% لسنتي 2015 و 2016، والذي انعكس على معامل الاستقرار النقدي حيث سجل -0.09 و 0.19 على التوالي. ليعرف تضخماً مفرطاً خلال السنوات 2017 و 2019 و 2020 حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بـ 1.81 و 5.32 و 9.2 ويعزى هذا للتراجع الشديد في حجم الناتج المحلي مقابل معدل نمو للكتلة النقدية لم يجد مقابل له، وذلك نتيجة استمرار أزمة تراجع أسعار البترول بالإضافة إلى جائحة كورونا.

4- قياس أثر أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر للفترة (1980-2020)

لتحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معامل الاستقرار النقدي بالجزائر للفترة (1980-2020)، سنستخدم البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من منظمة الأوبك وبنك الجزائر. ويرمز لمعامل الاستقرار النقدي بـ (CSM) وهو كمتغير تابع، أما بالنسبة للمتغير المستقل فهو أسعار البترول (OP)، ونظرا لعدم تجانس الوحدات حيث معامل الاستقرار النقدي نسبة مئوية واسعار البترول بالدولار الأمريكي نعمل على ادخال اللوغاريتم على السلسلتين. مع اعتمد نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه وطوره كل من Pesaran and Shin (1995) ثم Pesaran et al (2001)، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات، أي أنه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ أو مزيج من الاثنين معا، بشرط ألا تكون متكاملة في الفارق الثاني $I(2)$ (Pesaran M H, 2001, p. 289).

4-1 دراسة استقرار السلاسل الزمنية: قبل اختبار التكامل المشترك وفق مقارنة الـ ARDL لابد أن نختبر درجة تكامل السلاسل الزمنية وهذا فقط للتأكد من عدم وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية وهو الشرط الأساسي لتطبيق النموذج، ونستعمل اختبار جذر الوحدة " Unit

"Root test" باستعمال اختصار ديكي فولر المطور (Dickey D A, 1979, p. 438). واختبار فيليبس وبرون (Phillips P C, 1988, p. 340)، وفي كل الاختبارات نعلم على قيم ماكينون MacKinnon (1991) (Kerry, 2002, p. 256). ونتائج الاختبار مدونة في الجدول رقم (01) التالي.

الجدول رقم (01): اختبار استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
With Constant	t-Statistic	-5.2092	LOP -1.0810
	Prob.	0.0721	0.7140
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1269	-2.0870
	Prob.	0.0608	0.5370
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2473	0.3383
	Prob.	0.0912	0.7782
At First Difference			
With Constant	d(LCSM)	-16.2443	d(LOP) -6.3029
	Prob.	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-19.1692	-6.3453
	Prob.	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-16.5715	-6.3725
	Prob.	0.0000	0.0000
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
With Constant	t-Statistic	-5.2678	LOP -1.0810
	Prob.	0.0821	0.7140
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1911	-2.0870
	Prob.	0.0517	0.5370
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3052	0.2891
	Prob.	0.0720	0.7647
At First Difference			
With Constant	d(LCSM)	-5.6339	d(LOP) -6.3043
	Prob.	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5629	-6.3300
	Prob.	0.0003	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7276	-6.3746
	Prob.	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول السابق يظهر أن السلاسل الزمنية المتعلقة بمعامل الاستقرار النقدي وأسعار البترول ليست ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، ونتيجة لذلك يمكن اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سالف الذكر، واستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

2-4 تقدير نموذج ARDL: يلخص الجدول رقم (02) الموال نتائج تقدير النموذج، ويلاحظ أن النموذج المستخدم ARDL(4,0)، وهذا يعني أن النموذج حدد 4 فترات إبطاء لمتغير الاستقرار النقدي و0 فترة إبطاء لمتغير أسعار البترول.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: DLCSM				
Method: ARDL				
Date: 05/09/21 Time: 12:00				
Sample (adjusted): 1985 2020				
Included observations: 36 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DLOP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
DLCSM(-1)	-0.515024	0.166177	-3.099243	0.0042
DLCSM(-2)	-0.859430	0.207814	-4.135563	0.0003
DLCSM(-3)	-0.260874	0.192745	-1.353465	0.0860
DLCSM(-4)	-0.526153	0.200483	-2.624435	0.0135
DLOP	0.129641	0.699383	0.185364	0.0142
C	-0.026191	0.186287	-0.139100	0.8903
R-squared	0.634253	Mean dependent var	0.025010	
Adjusted R-squared	0.339962	S.D. dependent var	1.379142	
S.E. of regression	1.120453	Akaike info criterion	3.216355	
Sum squared resid	37.66245	Schwarz criterion	3.480275	
Log likelihood	-51.89439	Hannan-Quinn criter.	3.308470	
F-statistic	4.605444	Durbin-Watson stat	2.161023	
Prob(F-statistic)	0.003092			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن معامل متغير أسعار البترول معنوي عند (5%) وإشارته موجبة، أي هناك علاقة طردية بين المتغير التابع معامل الاستقرار النقدي والمتغير المستقل أسعار البترول، فكلما ارتفع سعر البترول تحقق الاستقرار النقدي، كما يلاحظ أن قيمة ($R = 0.63$) أي أن المتغير المستقل يفسر 63% من التغيرات في معامل الاستقرار النقدي، والنموذج يتمتع بجودة عالية كما يتبين من احتمالية إحصائية $F(0.003)$ ، وأن النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي كما يتضح من إحصائية Durbin-Watson (2.16).

3-4 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test: لكي نؤكد التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نلجأ إلى استخدام منهج الحدود، ونقارن إحصائية (F) مع الحدود العليا والدنيا لـ Pesaran، فإذا كانت إحصائية (F) أكبر من الحدود العليا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت إحصائية (F) أقل من الحدود الدنيا نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا كانت إحصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لـ Pesaran فالنتائج تكون غير محسومة. والجدول رقم (03) الموالي يمثل نتائج اختبار منهج الحدود.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.28524	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

ويوضح الجدول رقم (03) نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة $F(10.28)$ أكبر من الحدود العليا لـ Pesaran عند كل مستويات المعنوية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

4-4 تقدير العلاقات في المدى الطويل: بناء على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها (وجود علاقة تكامل مشترك) يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج $ARDL(4,0)$ والنتائج معروضة في الجدول رقم (04) الموالي.

الجدول رقم (04): تقدير العلاقات في المدى الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(DLCSM)				
Selected Model: ARDL(4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/09/21 Time: 11:56				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 36				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.026191	0.188287	-0.139100	0.8903
DLCSM(-1)*	-3.161481	0.574451	-5.503483	0.0000
DLOP**	0.129641	0.699383	0.185364	0.0142
D(DLCSM(-1))	1.646457	0.488559	3.370026	0.0021
D(DLCSM(-2))	0.787027	0.324979	2.421774	0.0217
D(DLCSM(-3))	0.526153	0.200483	2.624435	0.0135

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

نتائج الجدول رقم (04) تشير إلى أن معامل العلاقة طويلة الأجل الخاص بمتغيرة أسعار البترول معنوي عند (5%) وإشارته موجبة، أي هناك علاقة طردية بين المتغير التابع معامل الاستقرار النقدي والمتغير المستقل أسعار البترول، فكلما ارتفع سعر البترول تحقق الاستقرار النقدي، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، فتغير سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معامل الاستقرار النقدي بـ 0.13 وحدة.

5-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM والنتائج معروضة في الجدول رقم (05) الموالي.

الجدول رقم (05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(DLCMSM) Selected Model: ARDL(4, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 05/09/21 Time: 11:58 Sample: 1980 2020 Included observations: 36				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLCMSM(-1))	1.646457	0.470031	3.502867	0.0015
D(DLCMSM(-2))	0.787027	0.313052	2.514047	0.0075
D(DLCMSM(-3))	0.526153	0.193667	2.716797	0.0108
CointEq(-1)*	-3.161481	0.551072	-5.736964	0.0000
R-squared	0.782491	Mean dependent var	-0.013178	
Adjusted R-squared	0.762099	S.D. dependent var	2.224238	
S.E. of regression	1.084874	Akaike info criterion	3.105244	
Sum squared resid	37.66245	Schwarz criterion	3.281191	
Log likelihood	-51.89439	Hannan-Quinn criter.	3.166654	
Durbin-Watson stat	2.161023			

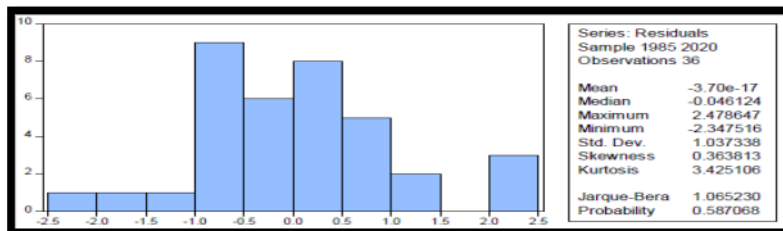
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل أسعار البترول يتمتع بالمعنوية عند مستوى معنوية 5% وإشارته موجبة، فكلما ارتفع سعر البترول تحقق الاستقرار النقدي، أما حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) فهو سالب ومعنوي عند مختلف المستويات (0.000) وهو ما يعتبر مؤشراً على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها، وبالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل، أما فيما يخص المعامل (-3.16) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل) ونسبته مقبولة إلى حد ما في هذا النموذج. أما فيما يخص قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة (R=0.78)، وهو ما يعني ارتفاع القوة التفسيرية للمتغير المستقل حيث أنه يمثل المتغير التابع بنسبة 78%، أما النسبة المتبقية فهي متعلقة بمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

6-4 الاختبارات التشخيصية: من أجل معرفة هل النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي TEST DE NORMALITE: نوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج المقدر من خلال مخرجات EVIEWS10 في الشكل رقم (03) الموالي.

الشكل رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الشكل رقم(03) إن قيمة إحصائية Jarque-Bera مساوية لـ1.06، وهي أصغر من إحصائية كاي مربع x^2 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية تساوي 1. كما أن prob (0.58) أكبر من مستوى معنوية 5%، ومنه نقول إن البواقي للنموذج تتبع توزيع طبيعي.

- اختبار عدم تجانس التباين للنموذج: وفقاً لاختبار Breusch وباستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS10 نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في الجدول رقم(06) التالي.

الجدول رقم(06): نتائج اختبار Breusch

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.813342	Prob. F(5,30)	0.4337
Obs*R-squared	1.491070	Prob. Chi-Square(5)	0.4425
Scaled explained SS	0.676596	Prob. Chi-Square(5)	0.8849

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ إن (prob=0.44) أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على ثبات التباين.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: بالاعتماد على اختبار بروش- كودفري (Breusch-Godfrey)، وباستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS10 نتحصل على الجدول رقم(07) الموالي.

الجدول رقم(07): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.691367	Prob. F(2,28)	0.5092
Obs*R-squared	1.694138	Prob. Chi-Square(2)	0.4287

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ ان (prob=0.42) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

7-4 اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET: موضحة في الجدول رقم (08)

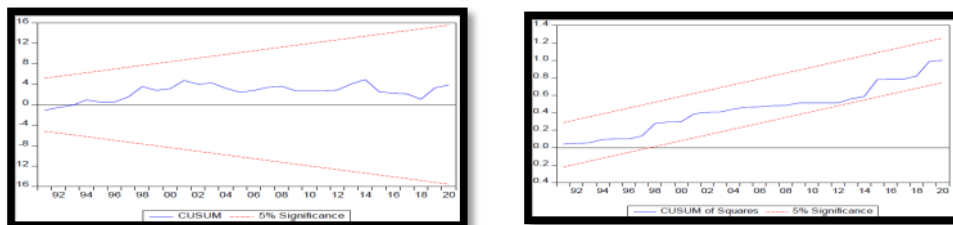
الجدول رقم(08): نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET

Ramsey RESET Test			
Equation: ARDL			
Specification: DLCSM DLCSM(-1) DLCSM(-2) DLCSM(-3) DLCSM(-4)			
DLOP C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.181705	29	0.2469
F-statistic	1.396427	(1, 29)	0.2469

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 من خلال الجدول رقم (08) يتبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة، لأن القيمة الاحتمالية المقدرة بـ 24% هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

8-4 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM Test: نتائج الاختبار موضحة في الشكل رقم (04) الموالي.

الشكل رقم (04): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM SQ-CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 من خلال الشكل رقم (04) يتضح أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUDUM واقعة داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي من هذين الاختبارين نستخلص أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل، أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة لمعامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

9-4 دراسة السببية: تعني العلاقة السببية قدرة أحد المتغيرين على التنبؤ أو التسبب في حركة المتغير الآخر، حيث اقترح Granger (1969) معيار لتحديد العلاقة السببية بين متغيرين (Granger, 1969, p. 430)، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09): نتائج اختبار السببية لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/09/21 Time: 12:45			
Sample: 1980 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLOP does not Granger Cause DLCSM	38	5.47811	0.0028
DLCSM does not Granger Cause DLOP		0.03605	0.9646

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الأولى (prob = 0.002) أقل من مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الثانية (prob = 0.96) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تنص على أن معامل الاستقرار النقدي لا يؤثر على

سعر البترول، وبالتالي هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، بمعنى سعر البترول يتسبب في معامل الاستقرار النقدي ويؤثر فيه.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة تم محاولة قياس أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر، والتي من خلالها تم اختبار صحة الفرضيات السابقة. الفرضية الأولى التي مفادها انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى تدهور معامل الاستقرار النقدي. ظهر أنها صحيحة، يتأثر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر بأسعار البترول، حيث يؤدي تراجع وانخفاض أسعار البترول إلى حدوث فجوة تضخمية من جراء تدهور إيرادات الخزينة وما يتبعه من رفع الدعم على الأسعار؛ أما الفرضية الثانية والتي مفادها هناك علاقة طردية ومعنوية بين تغيرات أسعار البترول ومعامل الاستقرار النقدي ظهر أنها صحيحة، لأن معامل متغير أسعار البترول ظهر معنوي عند (5%) وإشارته موجبة، أي هناك علاقة طردية بين المتغير التابع معامل الاستقرار النقدي والمتغير المستقل أسعار البترول؛ وبالنسبة للفرضية الثالثة والتي مفادها توجد علاقة توازن قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار البترول و معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (1980-2020)، ظهر أن الفرضية صحيحة بوجود علاقة توازن قصيرة وطويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك وفق نموذج ARDL).

وانطلاقاً من جميع الاختبارات السابقة توصلنا إلى أن نموذج ARDL الذي اعتمدناه في الدراسة مثالي انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، ولا يعاني من المشاكل القياسية، كما تبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة. وأن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة لمعامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة. مع وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر البترول إلى معامل الاستقرار النقدي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية :

❖ إرساء قواعد جديدة للاقتصاد الوطني والتحرر من علة المحروقات وضرورة تشجيع الصادرات وتنويعها لمعالجة اختلال التوازن الاقتصادي بالجزائر؛

❖ ضرورة العمل على تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد واستقرار أسعار الصرف، مما يحافظ على الاستقرار النقدي؛

❖ العمل على إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وإنشاء أسواق مالية متطورة وذات فعالية تمكن السلطات النقدية من استخدام أدواتها بما يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية للبلاد؛

تنظيم أكثر للسوق النقدي وخلق سوق مالي بغية استعمال آليتي معدل إعادة الخصم والسوق المفتوحة في محاربة التضخم وتحقيق أهداف أخرى تجنب ارتفاع التضخم على المدى المتوسط والبعيد.

قائمة المصادر والمراجع

1. اسامة الفولي. (2003). مبادئ الاقتصاد النقدي. مصر: الدار الجامعية الجديدة.
2. الأوبايك. (2015). التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء. الكويت: منظمة الأوبايك.
3. الأوبايك. (2016). دراسة تطور خارطة السوق العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبايك. الكويت: منظمة الأوبايك.
4. بسام الحجار. (2006). الاقتصاد النقدي والمصري. بيروت: دار المنهل اللبناني.
5. حسن خلف. (2006). النقود والبنوك. الأردن: عالم الكتب الحديث.
6. حسين عبدالله. (2006). مستقبل النفط العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. خالد العامري. (2008). الاقتصاد الكلي. القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
8. رمزي ياسين. (2009). النقود والمصادر والنظرية النقدية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. ضياء مجيد الموسوي. (2002). اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
10. عاطف سليمان. (2009). الثروة النفطية ودورها العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. عبد الستار موسى. (2015). التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة (1962-2010). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية (18)، 65.
12. عماد الدين محمد. (2013). العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، 15 (01)، 334.
13. ممدوح سلامة. (2015). أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
14. موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
15. نبيل جعفر. (2011). اقتصاد البترول. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
16. نورمان الشيخ. (2009). سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي. مجلة قضايا (06)، 15.
17. هوشيار معروف. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
18. وسام ملاك. (2001). الظواهر النقدية على المستوى الدولي قضايا نقدية ومالية. لبنان: دار المنهل اللبناني.

1. Dickey D A, F. W. (1979). Distribution of the Esimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root. Journal of American Statistical Association , 74 (366), 38.

2. Granger, C. (1969). Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods. *Econometrica* , 37 (3), 430.
3. Kerry, P. (2002). *An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach*. London: Palgrave Macmillan.
4. Pesaran M H, S. Y. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship. *Journal of Applied Econometrics* , 16 (61), 289.
5. Phillips P C, P. P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika* , 75 (2), 56.